الفصل السابع

الزراعة فى المانيا فى القرن التاسع عشر

- الغاء العبودية
- تطور الزراعه

تشغل الزراعة فى المانيا مركزاً وسطاً بالنسبة إلى مركزها فى كل من انجلترا وفرنسا ، لأنها لن تتعرض للاضمحلال الشديد الذى حدث فى الأولى ولم تحتفظ بالأهمية الكبيرة التى تتمتع بها فى الثانية . ويظهر ذلك من أن عدد المشتغلين بالزراعة فى المانيا كان سنة ١٩١٤ نحو ٣٠% من مجموع السكان ، فى خين ان المشتغلين بالصناعة بلغوا نحو ٤٢% ، على أن تاخر الزراعة بالنسبة الى الصناعة لم يظهر بشكل واضح إلا حديثاً، اى منذ تكوين الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ ، أما قبل ذلك فان المانيا كانت اكثر من فرنسا اعتماداً على الزراعة ، نظراً لتأخر الصناعة والتجارة فيها فى ذلك الوقت . ففى اوائل القرن التاسع عشر بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان فى المانيا نحو ٨٠% ، ومع ذلك كانت زراعة المانيا اكثر تأخراً من زراعة فرنسا وأقل منها انتاجاً. لعدم تمتعها بالظروف الطبيعية الملائمة لها كالمناخ والتربة ولتأخر وسائلها وانحطاط الغلات فى نوعها ومقدارها ، ولانتشار الفقر بين سكان الريف . ولم تظهر الاصلاحات الفنية الزراعية فى المانيا الا بعد منتصف القرن الماضى ، اى متاخرة عنها فرنسا بسنوات عديدة.

الغاء العبودية :

لعل أهم الاصلاحات التى ادخلت على الزراعة فى المانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الغاء العبودية وتحرير العامل الزراعى والمزارع الصغير من القيود الاقطاعية الثقيلة ، وكان ذلك تمهيداً لازماً للاصلاحات الزراعية التى ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية وأخرى ، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت ببروسيا كارثة "بينا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير "شتاين" إلغاء النظام الاقطاعى وما صخبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماماً فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥.

التى ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية واخرى ، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ،وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت ببروسيا كارثة " بينا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير (شتاين) الغاء النظام الاقطاعى وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة حالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماما فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥.

نظام الملكية الزراعية :

تشبه ألمانيا فى نظام الملكية الزراعية كلا من انجلترا وفرنسا بسبب كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فيها فى وقت واحد ، ويصح تقسيمها الى قسمين واصحين وهما . الأقاليم الغربية والجنوبية حيث تكثر الملكيات الصغيرة ، والاقاليم الشمالية والشرقية حيث تكثر الملكيات الكبيرة . ويرجع ذلك إلى أسباب جغرافية وتاريخية واضحة.

فمن الوجهة الجغرافية يلاحظ ان الأقاليم الجنوبية والغربية أكثر خصباً وأمطاراً من الأقاليم الشمالية والشرقية ، ولهذا كانت اكثر منها انتاجاً وامكن قيام الملكيات الصغيرة فيها ، لأن المساحة الصغيرة من الارض تنتج قدر ما تنتجه مساخة اكبر منها فى الاقاليم الاخرى.

أما من الوجهة التاريخية فيعلل اختلاف مساحة الملكيات فى المانيا بأن الأقاليم الجنوبية والغربية امتازت عن غيرها بضعف النظام الاقطاعى فيها وبزيادة تأثيرها بالانظمة الفرنسية فى عصر نابليون ، فان زوال العبودية من تلك الاقاليم وضعف نفوذ الاشراف فيها وفقرهاغ منذ القرن السادس عشر ساعد سكان الريف على تحسين حالتهم المادية وامتلاك مساحات صغيرة من الارض ، كما حدث فى بعض أنحاء فرنسا قبل الثورة. فلما غزا نابليون المانيا خضعت تلك الاقاليم مدة أطول من غيرها للحكم الفرنسى المباشر ، وابعث قانون نابليون اللذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين الورثة ، فزادت فيها الملكيات الصغيرة انتشاراً وصغراً.

أما الأقاليم الشمالية والشرقية فقد نشأت فيها الملكية الكبيرة عندما أخذت المانيا فى استرداد تلك الانحاء من الجنس الصقلى الذى احتلها فى اواخر العصور الوسطى ، فكان الملوك يمنحون اعوانهم من الاشراف وكبار الجيش مساحات كبيرة من الارض لاستثنارها (كما منح محمد على باشا

الابعديات لكبار رجال الجيش العثمانى فى مصر) وفضلاً عن ذلك فان انتشار الروح العسكرية فى تلك الاقاليم ولاسيما بروسيا ، بسبب كثرة تعرضها للغزو ولمقتضيات الحروب الكثيرة التى اشتبكت فيها ، جعل الاشراف ورجال الجيش يتمتعون فيها بسلطة عظيمة وثروة طائلة ، ولذا بل النظام الاقطاعى قائماً فيها حتى القرن التاسع عشر. ولما قامت الثورة الفرنسية واصبح نابليون سيد ألمانيا كانت تلك الأقالين أقل أجزاء المانيا تاثيراً بالأنظمة الفرنسية نظراً لبعدها عن فرنسا وعدم خضوعها مباشرة لحكم نابليون ، وظلت متمسكة بنظام ورائه الولد الأكبر ونظام الوراثة الموقوفة كما فعلت انجلترا ، ولهذا احتفظت فيها الملكيات بكبرها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن "شتاين" و "هاردنبرج" عملا على الغاء النظام الاقطاعى وخاولا تقسيم الاملاك الكبيرة واحياء الملكية الصغيرة ، فانهما لم يفلخا فى ذلك فى النهاية بسبب عجز صغار الملاك عن احتمال منافسة كبار الملاك لهم ، واضطرار اكثر من ظهر منهم عقب حركة الاصلاح فى أول القرن الماضى إلى بيع املاكهم لكبار الملاك حوالي سنة ١٨٥٠ ثم المهاجرة الى المدن او الاقامة فى الريف كعمال زراعيين.

ويظهر مقدار التباين الكبير فى ناظم الملكية الزراعية فى المانيا من الاخصاء الآتى:

النسبة المئوية لمجموع الملكيات (سنة ١٨٩٥)

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقى)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقى)	ولاية بادن (الجنوب الغربى)
اقل من ٢	٢.٩٧	٦.٦١	١٣.٢٣
من ٢–٥	٣.٤٤	١١.٨٣	٢٩.٠٤.
من ٥–٢٠	١٥.٦٤	٣٢.٠١	٤١.١٨

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقى)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقى)	ولاية بادن (الجنوب الغربى)
من ٢٠-١٠٠	٢٢.٨٢	٤٢.٤١	١٢.٥٦
اكثر من ١٠٠	٥٥.٩٣	٧.١٤	٣.٩٩

وبلغت مساحة الأراضى الزاعية فى المانيا سنة ١٩١٤ نحو ٨٠ مليون فدان وكانت مقسمة على النحو الآتى:

مساحة الملكية	مجموع المساحة	النسبة المئوية للمجموع الكلى
اقل من ٥ أفدنه	٥.٠٠٠.٠٠٠ فدان	%٦
من ٥ – ٥٠ فدان	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	%٢٣.٥
من ٥٠- ٢٥٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	%٣٣.٥
اكثر من ٢٥٠	٢١.٠٠٠.٠٠٠	%٢٧

ونجم عن كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فى المانيا فى وقت واحد ما يأتى :

١-تنوع الانتاج الزراعى وارتباطه بمساخة الملكية ، فاختصت الملكيات الصغيرة بزراعة الفواكه وبخاصة الكروم ، لما تستلزمة من عناية كبيرة وأيد عاملة وفيرة ، فى حين ان الملكيات الكبيرة اختصت بزراعة الحبوب والبنجر بسبب سهولة استخدام الآلات فيها .

٢-زيادة خرج مركز المالك الصغير بسبب تناقص مساحة ملكه تدريجياً نظراً لاتباع نظام الوراثة الفرنسى ، ولذا كثرت مثاجرة سكان الجنوب والغرب فيما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٩٠ الى المدن الصناعية وامريكا .

٣-صعوبة التشريع الزراعة فى المانيا لان القوانين التى تتفق مع مصلحة المالك الكبير تتنافى مع مصلحة المالك الصغير وبالعكس .

تطور الزراعة :

كان تقدم الزراعة فى المانيا اقل ظهوراً منه فى فرنسا فى خلال القرن التاسع عشر ، ومنذ تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ تعرضت الزراعة لمشاكل عديدة كالتى تعرضت لها فى انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت حالتها لا تستوجب الرضا قبيل الخرب الكبرى . وقد كانت المدة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٧٠ اكثر اوقات القرن الماضى رخاء فى الزراعة لاسباب عديدة اهمها : التوسع الكبير فى المساخة المزروعة ؛ زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع اسعاره ، قلة المنافسة الاجنبية ، كثرة استهلاك سكان المدن ، نقص نفقات الانتاج نظراً للاقبال على استخدام الآلات واتباع الوسائل العلمية الحديثة.

غير ان هذا الرخاء لم يعمر طويلاً ، إذ وقعت الزراعة بعد سنة ١٨٧٥ فى ازمة شديدة واستمرت تعانيها حتى سنة ١٩١٤ ، ولم تختلف تلك الازمة فى اسبابها ومظاهرها عن ازمة الزراعة فى انجلترا وان كانت اقل منها مدى وخطورة ، وتتلخص أسباب الازمة فيما يأتى:

(أولاً) هبوط أسعار الغلات الزراعية بسبب شدة منافسة الواردات الروسية والامريكية ، وقد حاولت حكومة المانيا حماية الزراعة من تلك المنافسة فزادت الرسوم الجمركية سنة ١٨٧٩ ، ومع ذلك فان الأسعار استمرت فى الانخفاض ، وبلغ انخفاض اسعار القمح ١٤% فيما بين سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٩٨ ، وكان ذلك مفيداً للصناعة وضاراً بالزراعة.

(ثانياً) صعوبة الانتاج الزراعى وزيادة نفقاته ، نظراً لقلة الأيدى العاملة فى الزراعة وارتفاع اجورها وارتباك الشئون المالية لصغار المزارعين وكثرة استدانتهم.

(ثالثاً) سرعة تقدم الصناعة فى المانيا بدرجة لا مثيل لها فى اية دولة اخرى ، مما أدى ألى تفوق الصناعة على الزراعة وتزوح السكان افواجاً من من الريف الى المدن الصناعية ، وبذا تغير توزيع السكان فى المانيا تغيير جوهرياً بدليل ان عدد المدن التى زاد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة كان ثمانية فقط سنة ١٨٧١ ، وبلغ ٤١ سنة ١٩٠٥ و ٤٨ سنة ١٩١٠ ، كما أن عدد سكان الامبراطورية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٠ زاد نحو ٢٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة فى حين أن سكان الريف نقصوا فى هذه المدة نحو ٥٠٠.٠٠٠ نسمة ، ويتضح ذلك جلياً مما يأتى:

السنة	عدد سكان الريف	نسبتهم لمجموع السكان	عدد سكان المدن	نسبتهم لمجموع السكان
١٨٧١	٢٦.٢١٩.٠٠٠	%٦٣.٩	١٤.٧٩١.٠٠٠	%٣٦.١
١٨٨٠	٢٦.٥١٤.٠٠٠	%٥٨.٦	١٨.٧٢١.٠٠٠	%٤١.٤
١٨٩٠	٢٦.١٨٥.٠٠٠	%٥٣	٢٣.٢٤٣.٠٠٠	%٥٤.٣
١٩٠٠	٢٥.٧٣٤.٠٠٠	%٤٥.٧	٣٠.٦٢٣.٠٠٠	%٥٤.٣
١٩١٠	٢٥.٩٤٥.٠٠٠	%٣٩.٩	٣٨.٩٨٠.٠٠٠	%٦٠.١

وقد نتج عن تلك الزيادة العظيمة فى عدد السكان ، وذلك التعديل الكبير فى توزيعهم بين الريف والمدن ، ان زاد استهلاك الغلات الزاعية زيادة كبيرة ولكن المشتغلين بالزراعة خرموا من الاستفادة منها بسبب هبوط الأسعار وزيادة مصاريف الانتاج ونقص الأيدى العاملة فى الريف.

وعلى الرغم من اطراد تقدم الصناعة وتفوقها على الزراعة من جميع الوجوه ، فان خكومة المانيا استمرت معتقدة بان الزراعة اساس حياة الدولة الاقتصادية ، فاذا تعرضت للاضمحلال هدد ذلك كيان الدولة وأضعف قوتها ورخائها . ولا عجب فى ذلك لأن كبار الملاك كانوا هم الطبقة الحاكمة فى بروسيا . فى خين أن بروسيا كانت مسيطرة على المانيا عقب تكوين الامبراطورية . وقد كان لهذه الحقيقة اثر ظاهر فى سياسة المانيا الاقتصادية والخارجية ، فبقى الغرض الأول منها المحافظة على استقلال البلاد الاقتصادى ، ومساعدتها على انتاج كل ماتحتاج اليه من المواد الغذائية، وإن أدى ذلك الى غلاء المعيشة ومضايقة سكان المدن وعرقلة صناعة البلاد وتجارتها الخارجية . هذا مع العلم بأن عدد المشتغلين بالزراعة سنة ١٩١٤ لم يزد على ثلث مجموع السكان ، ولم تزد نسبة الملاك بينهم على نسبة ١ : ٨ من هذا العدد.

ونجم عن تمسك حكومة المانيا بمساعدة الزراعة وحمايتها من المنافسة ان انقسم الراى العام انقساماً شديداً بين أنصار الزراعة وأنصار الصناعة وكان هذا الانقسام من أهم ما يلفت النظر فى سياسة ألمانيا الداخلية قبيل الخرب الكبرى . وقد نجح كبار الملاك فى الأقاليم الشمالية والشرقية فى تنظيم صفوفهم من الوجهة السياسية ، وكونوا خزب المزارعين سنة ١٨٩٦ ، فى حين ان صغار الملاك كانوا معضدين لحزب العمال والأحزاب الاشتراكية.

على ان الزراعة فى المانيا بعد تكوين الامبارطورية حاولت مجاراة الصناعة فى تقدمها بكل الوسائل ، فاستمرت المساحة المزروعة فى الاتساع كما استمر الانتاج الزراعى فى التزايد بسبب الاقبال على استعمال الآلات وزراعة الغلات الجديدة والتفنن فى استخدام الاسمدة الصناعية بدرجة تثير

العجب والاعجاب ، ومع كل ذلك فان المانيا كانت منذ سنة ١٨٧٥ عاجزة عن انتاج حاجياتها الغذائية.

نظام التعاون والتسليف الزراعى :

نظراً لكثرة صغار الملاك فى المانيا وتزايد عددهم بمرور الوقت كانت الحاجة ماسة لتنظيم التعاون والتسليف الزراعى فيها ، وقد بلغت المانيا فى هذا الميدان شأواً لا تكاد تضارعها فيه دولة اخرى . ففى سنة ١٩١١ بلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها نحو ٢٥.٠٠٠ جمعية ، وبلغ عدد اعضائها نحو ٤.٠٠٠.٠٠٠ مزارع . وعملت تلك الجمعيات فى مناطق محدودة ولاغراض معينة ، ومثال ذلك الجمعيات الخاصة بصناعة مستخرجات الألبان ، التى بلغ عددها ٣.١٩٣ جمعية ، وعدد اعضائها ٢٨٨.٦٩٩ ورغبة فى زيادة تنظيم التعاون وزيادة فوائده ونفوذه انضمت الجمعيات التعاونية الى إدارات مركزية كبرى سميت الاتحادات التعاونية ، وكانت مهمتها الاشراف على حركة التعاون فى مناطق واسعة لغرض خدمتها وتشجيعها.

أما التسليف الزراعى فقد ظهر فى ألمانيا سنة ١٨٤٨ ، وقام فيها على اساس تعاونى بحت ، بعنى أن البنك الزراعى حصر اعماله فى دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضهم بعضاً معرفة صادقة من حيث ثروتهم وأمانتهم ، كما أنه لم يستخدم عمالا مأجورين ، ولم يمنح ارباحاً مهما بلغوا من الفقر . وقد كان فى المانيا سنة ١٩١٢ ، ١٧.٠٠٠ بنك من هذا الطراز.